توثيق ما لا يقل عن 441 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في أيلول 2019

بينها 276 حالة اختفاء قسري

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 2 تشرين الأول 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص أيلول.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي لدى أطراف النِّزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التَّعسفي في أيلول.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكَّل الاعتقال التَّعسفي ومن ثم الإخفاء القسري انتهاكاً واسعاً منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، ويُعتبر من أوسع الانتهاكات، التي عانى منها المواطن السوري وأشدِّها انتشاراً، فقد طالت مئات آلاف السوريين، ومارستها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وكذلك الميليشيات التابعة له على نحو مدروس ومخطط، وأحياناً بشكل عشوائي واسع؛ بهدف إثارة الإرهاب والرعب لدى أكبر قطاع ممكن من الشعب السوري، وبعد قرابة ثمانية أشهر من الحراك الشعبي بدأت تظهر أطراف أخرى على الساحة السورية ومارست عمليات خطف واعتقال، وقد كانت وماتزال عملية توثيق حالات الاعتقال وتحوُّل المعتقل إلى عداد المختفين قسرياً أو الإفراج عنه، من أعظم التَّحديات والصعوبات التي واجهت فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما هو موضح في منهجيتنا[1]، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتَّعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائها.

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك اعتقال مواطن سوري، فإنَّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُصدر منذ عدة سنوات أخباراً دورية عن حوادث الاعتقال، وتقريراً شهرياً يرصد حصيلة حالات الاعتقال أو الاختفاء القسري أو الإفراج، التي شهدها الشهر المنصرم، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التَّقارير، التي تتحدَّث عن مراكز الاعتقال المختلفة لدى أطراف النزاع، وغير ذلك من التَّقارير الخاصة المرتبطة بشؤون المعتقلين، كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

إنَّ معظم حوادث الاعتقال في سوريا تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرَّض المعتقل للتَّعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرَم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً.

ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 89 % من حصيلة الاعتقالات التَّعسفية المسجلة لدينا، وهو أوّل وأكثر أطراف النّزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج، وغالباً لا تتمكَّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري.

تعُتبر قضية المعتقلين والمختفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكَر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية – شباط 2016، الذي أوردَ "تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال"، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا. وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال كافة، والتَّوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز قرابة 89 % من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليَّة والدولية وضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يعرض التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التَّعسفي التي سجلناها في أيلول على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة، كما يرصد أبرز نقاطَ المداهمة والتَّفتيش، التي نتجَ عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التَّعسفي، التي وثقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الشهر المنصرم، وتوزُّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير وفي معظم تقاريرنا نوزّع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقعَ فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، ونُشير إلى أنَّنا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرَّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمنَ التقرير.

كما يوثِّق التقرير عمليات الاعتقال التَّعسفي التي تحوَّلت إلى اختفاء قسري، ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفضِ السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التَّعسفي، مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليَّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسُّفي السَّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات

كثيفة للتَّواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرَّبين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نُسجِّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة لتوثيق معتقل لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 144 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.
لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النِّزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

ثانياً: ملخص أيلول:

استمرَّت قوات النظام السوري في أيلول بملاحقة واعتقال اللاجئين العائدين إلى سوريا عبر المعابر البرية، معبري كسب الحدودي مع تركيا والمصنع الحدودي مع لبنان على وجه الخصوص، على الرغم من إجراء العائدين تسوية لأوضاعهم الأمنية قبل العودة، كما استهدفت المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم في المناطق التي وقَّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، وقد تركزت هذه الاعتقالات في محافظة درعا.
رصدنا في أيلول اعتقال قوات النظام السوري مدنيين كانوا قد أجروا تسويات لأوضاعهم الأمنية أثناء سفرهم نحو المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري ولدى مرورهم من نقاط التفتيش والمعابر التابعة لها.

واستمرَّت قوات النظام السوري بسياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشطاء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثَّقنا تنفيذها حملات دهم واعتقال مُنظَّمة بحق عوائل بأكملها تربطها صلات قربى بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظة دير الزور، ولم تستثنِ النساء والأطفال والكهول.

كما قامت قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسَّعة استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية من الشريحة العمرية 18 – 42 عاماً؛ ذلك بهدف التَّجنيد الإلزامي والاحتياطي في قواتها.

كما رصدنا في أيلول إخلاء قوات النظام السوري سبيل 19 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة لها، معظمهم ممن انتهت مدة محكومياتهم وممن شملهم المرسوم التشريعي للعفو الصادر عن النظام السوري في 15 أيلول، كان ذلك منذ مطلع أيلول حتى الـ 30 منه.

من جهة أخرى استمرَّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في أيلول بسياسة الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري لنشطاء سياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظتي الرقة والحسكة، ورصدنا في أيلول قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال بحق عائلات عدة مستهدفة عدة أفراد من العائلة الواحدة دون توجيه تهم واضحة واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

شهدَ أيلول عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات مجتمع مدني، ونشطاء إعلاميين وأساتذة جامعيين ومدنيين ولم تستثني الأطفال والكهول، ورصدنا ارتفاع معدلات حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها الهيئة في مناطق سيطرتها، وتركَّزت بحق النشطاء الإعلاميين والمدنيين المشاركين في التظاهرات المناهضة لها، معظم هذه الاعتقالات حصلت بسبب منشورات على صفحات التواصل الاجتماعي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمَّت هذه الاعتقالات بطريقة تعسفية على شكل مداهمات واقتحام وتكسير وخلع لأبواب المنازل، أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة وإطلاق الرصاص باتجاه المطلوب.

قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في أيلول بعمليات اعتقال وخطف تركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وتركَّزت عمليات الاعتقال في منطقة عفرين وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وكان المسؤول عن هذه العمليات فصائل محددة وبدون توجيه تهمٍ واضحة؛ بهدف إشاعة الخوف بين السكان في مناطق نفوذ الفصيل المسيطر على المنطقة، كما سجَّلنا العديد من حوادث الاعتقال والاختطاف التي حدثت بدافع الحصول على مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المعتقل.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي منذ بداية عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 4059 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى تشرين الأول من العام ذاته. توزَّعت على النحو التالي:

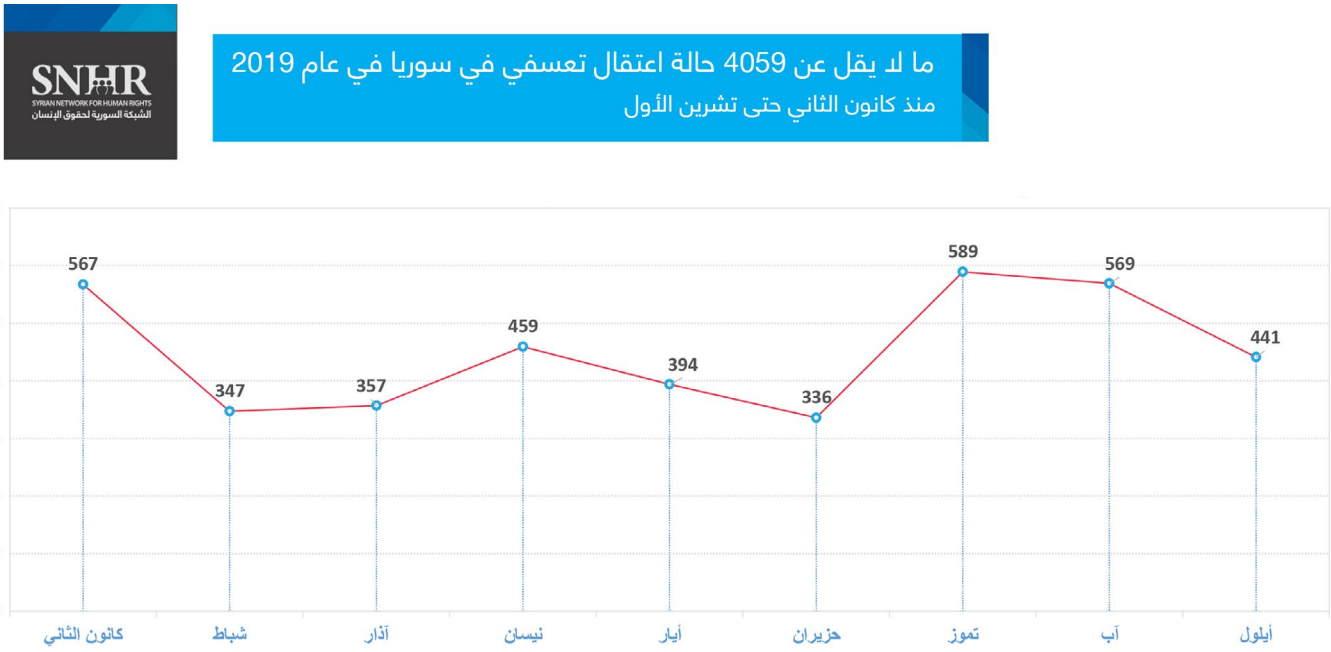

يُظهر المخطط السابق ارتفاع معدل حالات الاعتقال التعسفي في تموز وآب 2019، ويعود ذلك إلى قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال وخطف موسَّعة استهدفت بها العرب من سكان المناطق الخاضعة لسيطرتها في مدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي على وجه الخصوص.

باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في أيلول:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول 2019 ما لا يقل عن 441 حالة اعتقال تعسفي بينها 26 طفلاً و12 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا، تحوَّل 276 منها إلى حالات اختفاء قسري.

ما لا يقل عن 441 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في أيلول 2019

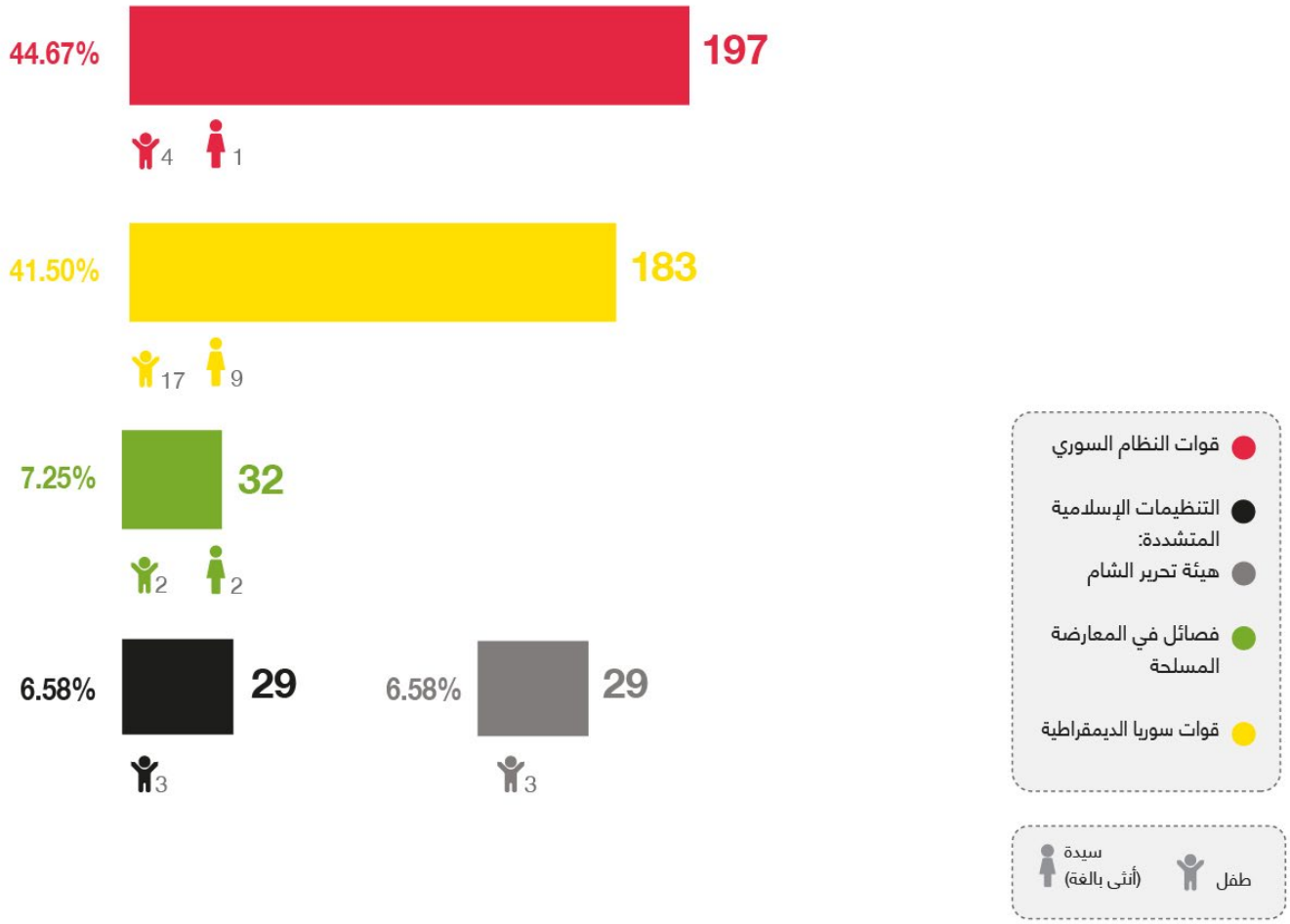

توزَّعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 197 بينها 4 طفلاً و1 سيدة، وقد تحوَّل 126 منهم إلى مختفين قسرياً.

باء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 183 بينها 17 طفلاً و9 سيدة، وقد تحوَّل 115 منهم إلى مختفين قسرياً.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة: 32 بينها 2 طفلاً، و2 سيدة وقد تحوَّل 20 منهم إلى مختفين قسرياً.

ثاء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 29 بينها 3 أطفال، وقد تحول 15 منهم إلى مختفين قسرياً.

تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التَّعسفي الموثَّقة في أيلول على المحافظات السورية بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة:

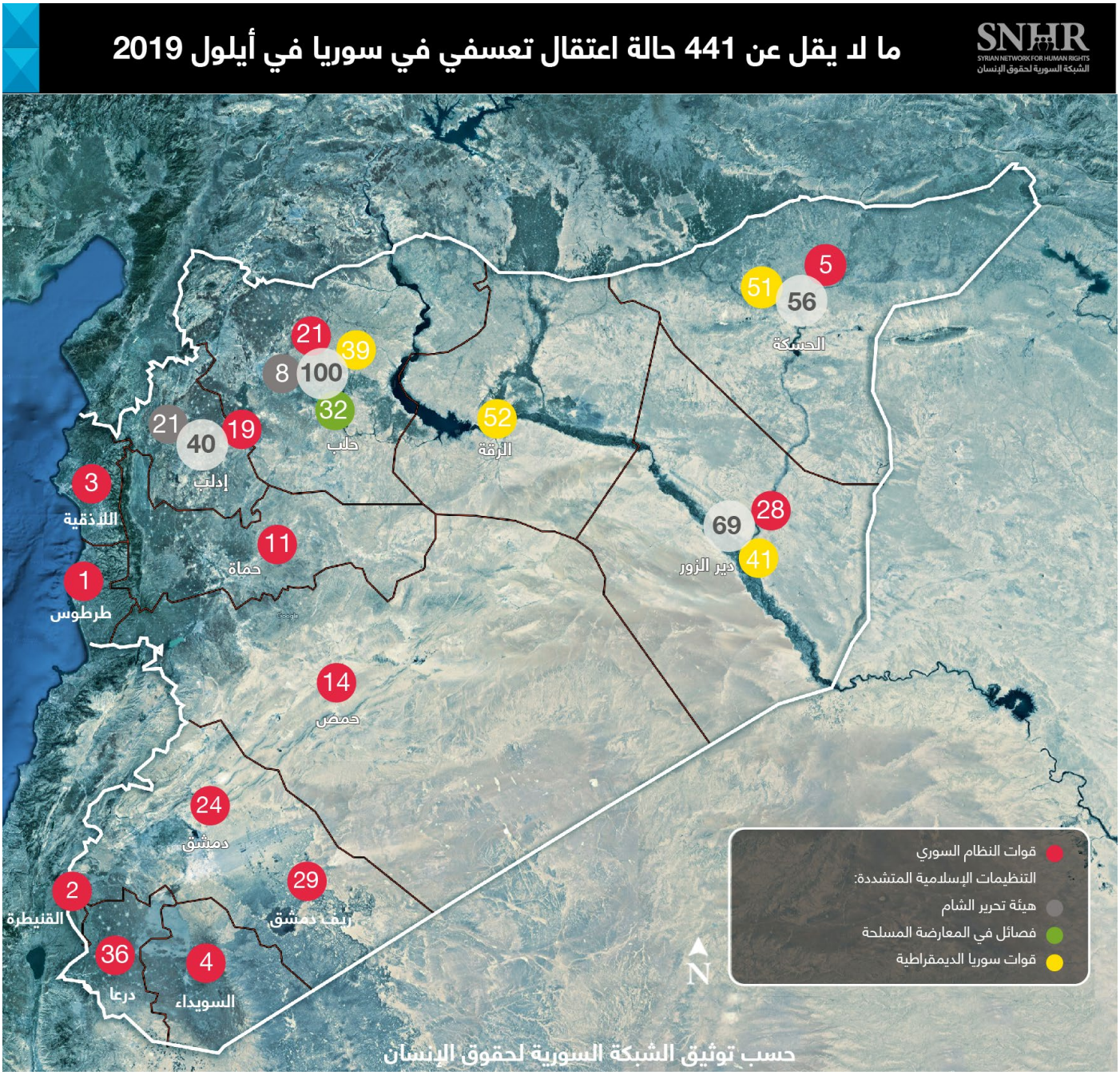

تُظهر الخريطة السابقة أنَّ الحصيلة الأعلى لحالات الاعتقال التعسفي كانت من نصيب محافظة حلب؛ يعود ذلك إلى انفرادها عن بقية المحافظات السورية بوجود العدد الأكبر من الجهات الفاعلة في النزاع السوري فيها، حيث تتوزع السيطرة على أجزاء المحافظة بين كل من قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام، تليها محافظتي دير الزور والحسكة.

كما وثَّقنا في أيلول ما لا يقل عن 173 نقطة مداهمة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية، توزَّعت على المحافظات على النحو التالي:

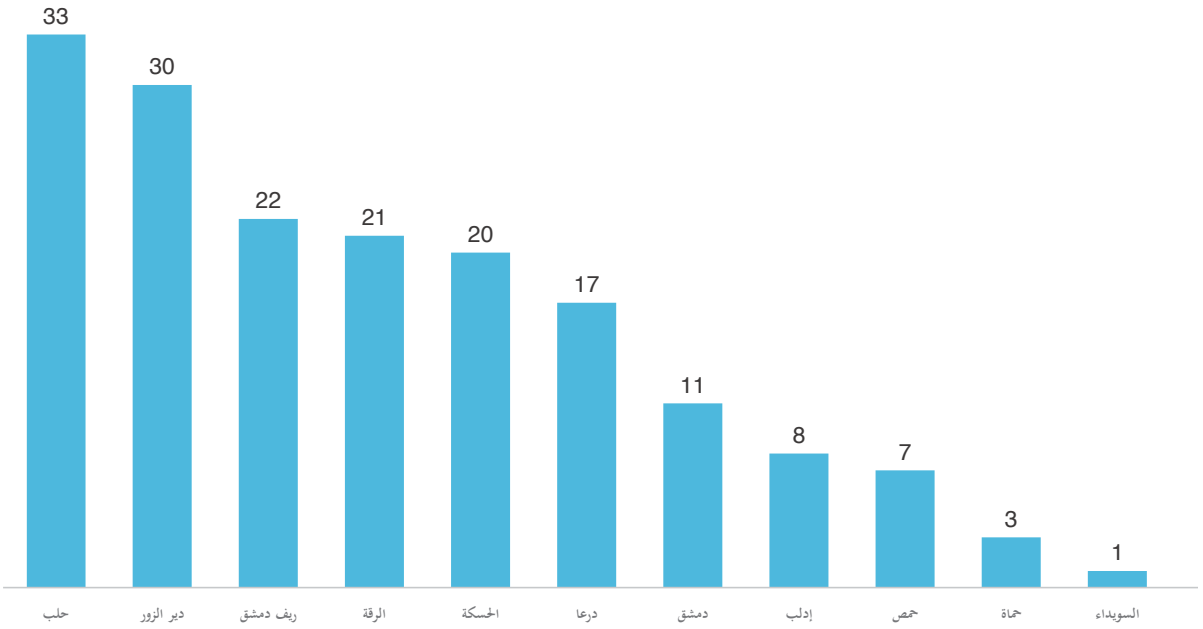

توزَّعت حصيلة نقاط المداهمة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:

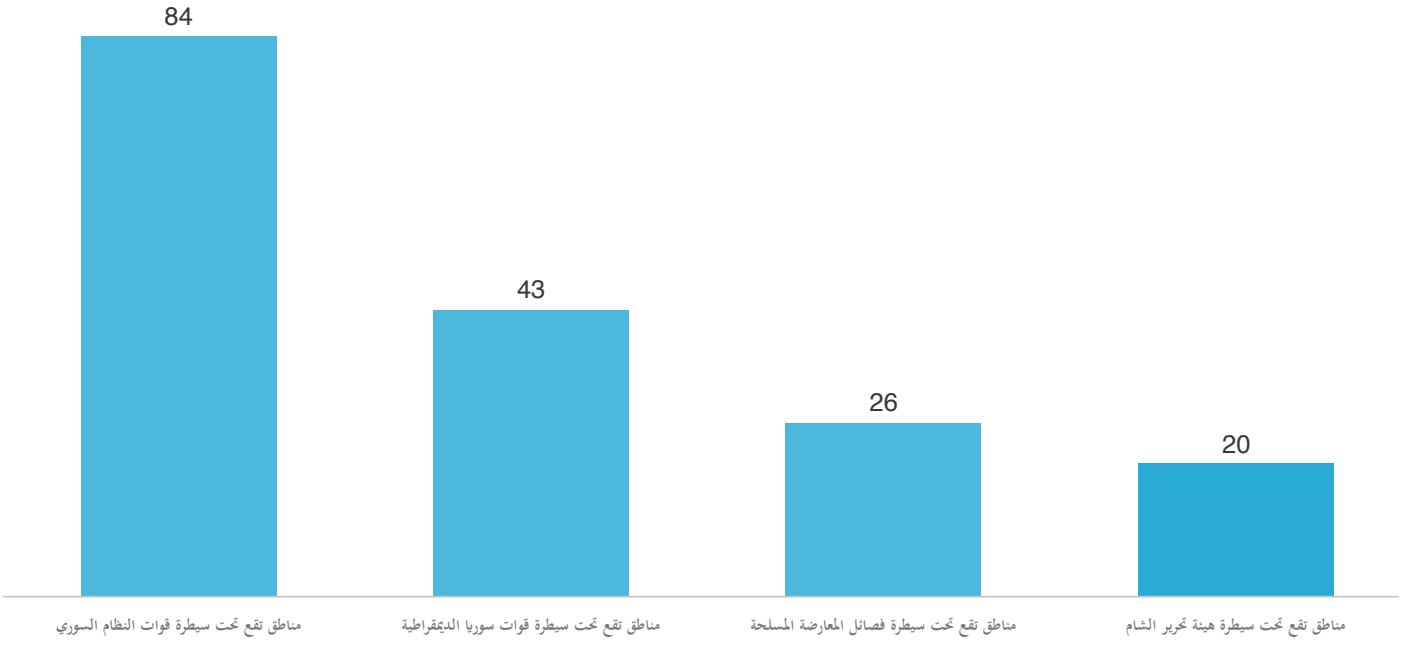

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التَّعسفي في أيلول:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، المليشيات المحلية، المليشيات الشيعية الأجنبية):

– أبرز الحوادث:

اعتقلت قوات النظام السوري يوم الأربعاء 25/ أيلول/ 2019 خمسة مدنيين، لدى عودتهم من تركيا إلى سوريا عبر معبر كسب الحدودي بريف محافظة اللاذقية الشمالي، واقتادتهم إلى جهةٍ مجهولة. نُشير إلى أن المعتقلين من أبناء مدينة التل شمال محافظة ريف دمشق، وكانوا قادمين لإجراء تسوية أمنية لوضعهم القانوني. ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

اعتقلت قوات النظام السوري يوم الإثنين 9/ أيلول/ 2019 ثمانية مدنيين من أبناء بلدة مدينة درعا لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في المدينة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولذويهم أيضاً.

– أبرز الحالات:

الطبيب بسام سويدان، والمسعف حيان سويدان، شقيقان، من أبناء مدينة درعا، كانا يعملان في مشفى درعا البلد الميداني سابقاً بمدينة درعا، اعتقلتهما عناصر الأمن الجوي التابع لقوات النظام السوري يوم الأربعاء 25/ أيلول/ 2019 في محافظة حلب، بينما كانا في طريقهما من مدينة درعا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة بريف محافظة حلب، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أيهم الشهباني

أيهم الشهباني، الملقب أبو اليمان، إمام وخطيب مسجد النور سابقاً في بلدة صيدا شرق محافظة درعا، من أبناء بلدة إبطع شمال محافظة درعا، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 5/ أيلول/ 2019 إثر مداهمة منزله في بلدة إبطع، وأفرج عنه يوم الجمعة 20/ أيلول/ 2019.

أمين محمد الظلمات، من بلدة حطلة بريف محافظة دير الزور الشرقي، يبلغ من العمر 70 عام، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 19/ أيلول/ 2019، إثر مداهمة منزله في بلدة حطلة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

إبراهيم بديوي الياسين، من أبناء قرية بقرص تحتاني بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 15/ أيلول/ 2019، إثرَ مداهمة منزله في قرية بقرص تحتاني، وكان ممن أجروا تسوية لوضعهم الأمني في وقت سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

عبد الغفار زياد البردان، ويامن شاهر البردان، وأحمد يوسف البردان، من أبناء مدينة طفس جنوب محافظة درعا، اعتقلتهم قوات النظام السوري يوم الجمعة 20/ أيلول/ 2019، لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في قرية نامر شمال شرق محافظة درعا، واقتادتهم إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

عبد السلام الغزاوي، مقاتل سابق في صفوف أحد فصائل المعارضة المسلحة، من أبناء بلدة حيط غرب محافظة درعا، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 22/ أيلول/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في قرية سحم الجولان شمال غرب محافظة درعا، واقتادته إلى جهة مجهولة، وكان ممن أجروا تسوية لوضعهم الأمني في وقت سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

– أبرز الحوادث:

قامت عناصر هيئة تحرير الشام يوم الأحد 8/ أيلول/ 2019 بحملة دهم واعتقال داخل مبنى جامعة إدلب في مدينة إدلب، تم توثيق اعتقال طالب جامعي، من أبناء قرية كفر يحمول بريف محافظة إدلب الشمالي، واقتادته إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

– أبرز الحالات:

هاني عطا، رئيس المجلس المحلي لبلدة باتبو بريف محافظة حلب الغربي، من أبناء بلدة باتبو، اعتقلته عناصر هيئة تحرير الشام يوم الأربعاء 11/ أيلول/ 2019، إثر مداهمة مبنى المجلس المحلي في بلدة باتبو، واقتادته إلى جهة مجهولة.

هاني عطا

محمد محي الدين الطه، خريج إدارة أعمال ومحاسبة، متزوج ولديه ثلاث بنات، من أبناء قرية شنان بريف محافظة إدلب الجنوبي، من مواليد عام 1992، اعتقلته عناصر هيئة تحرير الشام يوم الأربعاء 11/ أيلول/ 2019 في أثناء محاولته عبور الحدود التركية في منطقة خربة الجوز بريف محافظة إدلب الغربي، واقتادته إلى جهة مجهولة.

محمد محي الدين الطه

محمد جدعان، مدرب في مجال الرقابة والتقييم لدى منظمتي "adam smith" و"Rteam"، عمل سابقاً ناشطاً إعلامياً مع مواقع إعلامية عدة، من أبناء قرية جوزف بريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر هيئة تحرير الشام يوم 12/ أيلول/ 2019 بعد إطلاق الرصاص عليه في أثناء مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها الواقعة على الطريق الواصل بين قرية جوزف وبلدة محمبل، واقتادته إلى مشفى جسر الشغور بريف محافظة إدلب الغربي، ومن ثم إلى مشفى مدينة إدلب، وبعدها إلى مشفى باب الهوى شمال محافظة إدلب ضمن حراسة مشددة.

محمد جدعان

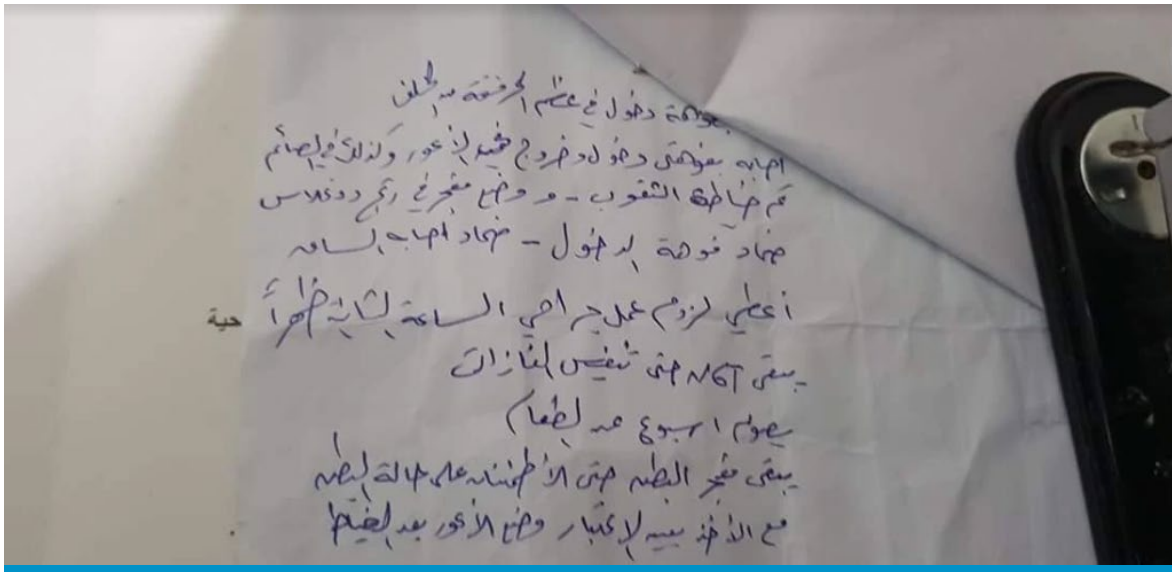

التقرير الطبي الخاص بحالة محمد جدعان الصحية من داخل مشفى جسر الشغور قبل نقله منها واقتياده لجهة مجهولة من قبل هيئة تحرير الشام

أحمد رحال

أحمد رحال اعتقلته عناصر هيئة تحرير الشام يوم الأربعاء 11/ أيلول/ 2019 إثر مداهمة منزله في مدينة إدلب ومصادرة معداته، ثم أفرجت عنه يوم الخميس 19/ أيلول/ 2019.

أحمد رحال، مراسل لدى شبكة الدرر الشامية، ويعمل مع جهات إعلامية أخرى، من أبناء بلدة محمبل بريف محافظة إدلب الغربي.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

– أبرز الحوادث:

اعتقلت عناصر مسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلحة يوم الجمعة 13/ أيلول/ 2019 تسعة مدنيين من قرية دير بلوط بريف حلب الشمالي واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الانسان ولذويهم أيضاً.

– أبرز الحالات:

صبري حنان

صبري حنان، مدير مشفى جيهان في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الغربي، من أبناء قرية بعدينو في ناحية معبطلي التابعة لمدينة عفرين، يبلغ من العمر 75 عاماً، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم الثلاثاء 10/ أيلول/ 2019 من مدينة عفرين، واقتادته إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

– أبرز الحوادث:

شنَّت قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 19/ أيلول/ 2019 حملة دهم واعتقالات في قرية شرموخ التابعة لمنطقة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، تم توثيق اعتقال أربعة مدنيين من عائلة واحدة، واقتيادهم إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

داهمت قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 19/ أيلول/ 2019 منزل مدني وسط مدينة الرقة يقطنه نازحون من مدينة البوكمال بريف محافظة دير الزور الشرقي، تم توثيق اعتقال ستة مدنيين من عائلة واحدة، واقتيادهم إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

–أبرز الحالات:

محمد عبد الله الشيخ

المهندس محمد عبد الله الشيخ من أبناء مدينة الطبقة بريف محافظة الرقة الغربي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الجمعة 13/ أيلول/ 2019 إثر مداهمة منزله في مدينة الطبقة، واقتادته إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

راغب شرابي الحرفيش، رئيس المجمع التربوي التابع لقوات سوريا الديمقراطية في بلدة تل براك بريف محافظة الحسكة الشمالي، من أبناء بلدة تل براك، يبلغ من العمر 32 عاماً، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم السبت 21/ أيلول/ 2019 من المجمع التربوي في بلدة تل براك، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

الشقيقان حمد ومصطفى حسن الدلي، من أبناء حي الجزرة غرب مدينة الرقة، اعتقلتهما قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 19/ أيلول/ 2019 إثر مداهمة منزلهما في حي الجزرة، واقتادتهما إلى جهةٍ مجهولة، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

الشقيقان علي ومحمد حمادي اللجي، من أبناء حي غويران بمدينة الحسكة، اعتقلتهما قوات سوريا الديمقراطية يوم الجمعة 8/ أيلول/ 2019 إثر مداهمة منزلهما في حي غويران، واقتادتهما إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

سعدو محمد حسين العلو وتيسر العلو (أبناء عمومة)، من أبناء مدينة تل أبيض بريف الرقة الشمالي، اعتقلتهما قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 5/ أيلول/ 2019 إثرَ مداهمة منزلهما في مدينة تل أبيض، واقتادتهما إلى جهة مجهولة. ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري لم يفي بأيٍّ من التزاماته في أيٍّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التَّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنَّه أخلَّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرَّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوَّل 65.08 % من إجمالي المعتقلين إلى مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرَّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.
- تُسيطر هيئة تحرير الشام على مساحات واسعة، وتفرض سلطتها عليها، وعلى السكان المقيمين فيها، كما أنَّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قامت هيئة تحرير الشام بارتكاب انتهاكات واسعة عبر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.
- نفَّذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال وتعذيب بحق بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.
- انتهكت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية العديد من الحقوق الأساسية ومارست العديد من الانتهاكات كالتَّعذيب، والإخفاء القسري، كما أنَّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• لا بدَّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

• متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.

• التعاون والتَّنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانا:

• يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتَّقدم في عملية الكشف عن مصير 98 ألف مختفٍ في سوريا، 85 % منهم لدى النظام السوري.

• البدء الفوري بالضَّغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ منَ التَّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسَّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصَّليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.

- إطلاق سراح الأطفال والنِّساء والتَّوقف عن اتخاذ الأُسَر والأصدقاء رهائنَ حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهمُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التَّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

شكر وتقدير

كل الشكر لأقرباء وأهالي الضحايا وأصدقائهم وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع والتحقق من البيانات.

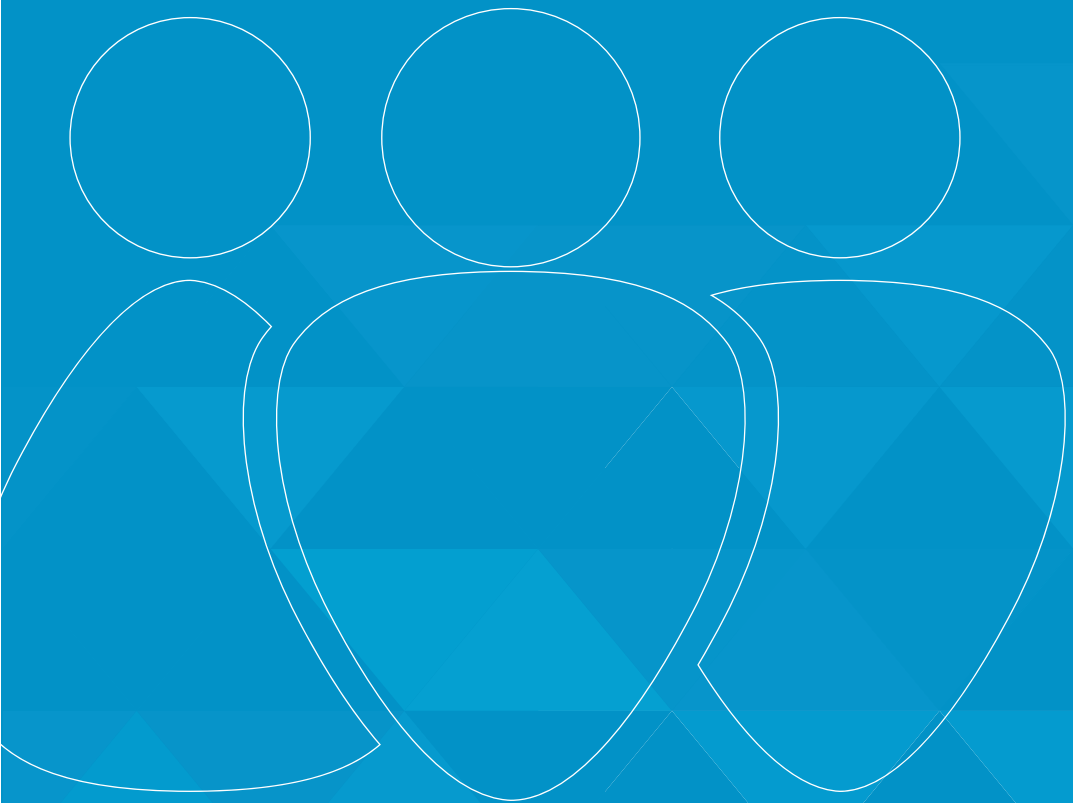

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org